

ماهية الاستثمار وطبيعته

إن الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية لنمو الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية. فمن ناحية يعد أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، ومن ثم فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش الطلب الكلي الذي له أثر توسعي في الدخل. ومن ناحية أخرى فهو يعد عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تعد المحرك الأساسي للنمو

مفهوم الاستثمار، أهميته، مبادئه.

يمكن إعطاء مفاهيم عامة للاستثمار فيما يلي:

المفهوم العام للاستثمار: كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين و الاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت. وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان، الانتظار. لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع مثلاً بئس التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار. (فليح حسن، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص110)

ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للاستثمار وهي : (نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص183)

○ الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية موجودة ثابتة) تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. - الاستثمار هو "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".2.

○ كما يعرف على أنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي".

الاستثمار بالمعنى الاقتصادي بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو ويمكن تعريف الطاقات الادخار والاستثمار مدخل نظري في المفهوم والعلاقة الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. (بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص122)

كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرهم من السلع أو الخدمات، وتسمى هذه السلع أيضا السلع الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لاغنى عنه لأية عملية إنتاجية.

- الاستثمار المالي: هو عبارة عن أسهم والسندات في السوق المالية، بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات الفائدة معينة، إلا أنه بالنسبة لكينز لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي تحقيق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد ولا تؤدي إلي خلق مناصب عمل جديدة". (منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012)

- الاستثمار المحاسبي: هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشتريتها أو التي أنتجتها" ونقسم إلى قسمين:

الأول: الثابتات المرتبطة بالاستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة وليست للبيع أو التحويل ولكن تستخدم كوسيلة عمل (أثاث، منقولات مادية، وسائل النقل كمبيوتر....).

الثاني: الثابتات خارج الاستغلال خارج الاستغلال: وهي التي لا تشكل وسائل عمل ولكنها لتستجيب لبعض الاهتمامات الأخرى وذلك مثل المنشآت الاجتماعية (مطعم، المؤسسة، مراكو الاصطيف....).3 ويمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار بأنه: " استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، واما بطريقة مباشرة كإشراء الأسهم والسندات". (سامر عبد الهادي، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص133)

أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

أولا: يهدف الاستثمار إلي خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية. (قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص34)

ثانيا: كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي المعبرة عن مدي تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي.

ثالثا: يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها . رابعا: النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.1

الفرع الثالث: مبادئ الاستثمار

كما بينا سابقا بأن الاستثمار هو توظيف للأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على دخل للمستثمر، وعلى المستثمر أن يراعي في ذلك مجموعة من المبادئ والأسس قبل اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أهم مبادئ الاستثمار هي:

• معرفة البدائل المتاحة له من حيث تكاليفها وعوائدها المتوقعة ومخاطرها، ويعني ذلك أن على

المستثمر أن يجري مسحاً كاملاً عن الاستثمار المتاحة له.

• تحديد الفترة الزمنية للاستثمار، أي هل يريد المستثمر استثمار أموال استثمار قصير الأجل أم طويل الأجل، اعتماداً على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

• تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها، أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.2

أنواع الاستثمار

أولاً: الاستثمار الفردي : يتمثل في ما يوجهه الفرد عن مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد.

ثانياً: استثمار الشركات: يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة أو من القروض التي يتحصل عليها.

ثالثاً: الاستثمار الحكومي: وهو رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات العادي، أو من حصيلة القروض التي تطرحها للاكتتاب العام أو من حصيلة القروض الأجنبية أي تعقدتها من الحكومات والهيئات الأجنبية.

رابعا: الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي: إذا كانت المدخرات يتم توجيهها لتكوين رأس المال حقيقي جديد داخل الدولة، فيكون هذا الاستثمار وطني، أما إذا كان خارج الدولة أو دولة أجنبية فهو استثمار أجنبي.

خامسا: الاستثمار العيني والنقدي: العيني هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة علي الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تجديدها أما الاستثمار النقدي فهو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية. (ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، جامعة العلوم الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 235. 2)

محددات الاستثمار والقرار الاستثماري

هناك محددات الاستثمار ومحددات القرار الاستثماري وهي :

محددات الاستثمار: يمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي :

أولا- الدخل المتوقع: لقد أكد كينز بأن رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح. وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظرب العمل على توقف الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية:

• الإنتاجية المادية للالة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلع. السعر التي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة. • تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية. (زواد محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص 47).

ثانيا - الكفاية الحدية لرأس المال : إن الكفاية الحدية لرأس المال تعبر عن معدل العائد المتوقع على تكلفة الأصل الرأسمالي أو بعبارة أخرى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي. وقد جاء تعريف كينز للكفاية الحدية لرأس المال على أنها سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلاة السنوية المتوقعة من الاستثمار مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل. يبين كينز أن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على الموازنة بين سعر الفائدة في السوق النقدية أو المالية والكفاية الحدية لرأس المال، حيث يفضل الاستثمار عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، ويحجم عنه في الحالة العكسية، وتتوقف الكفاية الحدية على التوقعات المتعلقة بالإمكانيات المستقبلية، وباتجاهات النفقات والأسعار المستقبلية والظروف التكنولوجية.

ثالثا- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة إحدى محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه (حسب كينز) ويعتبر الأداة المستخدمة من طرف السلطات النقدية للتأثير على تفضيلا لأفراد للسيولة، بمعنى أن سعر الفائدة هو

المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة الطلب على النقد كأصل نقد بكامل السيولة أي الطلب المباشر النقدي) وبين الاستثمار النقدي (الناتج عن الادخار)، وبذلك يكون سعر الفائدة هو الأداة التي تعمل على تحويل النقود من أصل عاطل (في حالة تفضيل السيولة) إلى أصل استثمار بطاقة إنتاجية في حالة التخلي عن النقد السائل). يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس. (الحربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره. ص 110)

يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس يعتقد كينز أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، فالعلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة عكسية.

رابعاً- التقدم التكنولوجي: التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

خامساً- التوقعات: فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة، والعكس صحيح.

سادساً - السياسات الاقتصادية: يصعب تقرير أثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتريد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات. (قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصاد، جامعة التحدي، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009، ص 34)

الفرع الثاني: محددات القرار الاستثماري

بالرجوع إلى الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الدافع وراء الإنفاق الاستثماري؟ والإجابة تكمن في أن المستثمرين يتجهون نحو شراء البضائع الرأسمالية الاستثمارية إذا توقعوا

الحصول على أرباح منها، أي إذا كانت العوائد من الاستثمار أكبر من التكاليف عليه. وهذا يقودنا لدراسة ثلاثة عناصر رئيسية تحدد عملية اتخاذ قرار الاستثماري، وهذه تتلخص في العوائد والتكاليف والتوقعات. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص85)

أولاً: العوائد Revenues: يعرف العائد على أنه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية التي أسهم بها. وتزداد هذه العوائد مع زيادة المبيعات، وبما أن الأخيرة تعتمد على الوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام، لذا نجد أنه في فترات الركود الاقتصادي لا تعمل الآلات والمصانع بالكامل أو بفعالية كبيرة، وهذا يعني عدم الحاجة إلى زيادة الاستثمارات، من هنا نرى قلة الاستثمارات خلال فترات الركود الاقتصادي والحاجة إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي.

ثانياً: التكاليف Costes: المحدد الثاني المستوى الاستثمار هو تكاليف الاستثمار، بيد أن السلع الرأسمالية تستعمل لسنوات عديدة، وعليه فمن الصعب حصر تكاليفها ومعاملتها كالسلع الاستهلاكية، لذا سنقوم باحتساب تكاليف رأس المال على أنها سعر الفائدة على الاقتراض. ويعود إلى افتراضنا أن صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمارات من القطاع المصرفي، وبالتالي فإن تكلفة الاستثمارات هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحة إليه خلال الفترات الزمنية المختلفة.

ثالثاً: التوقعات Expectations: المحور الأخير المحدد للقرار الاستثماري هو التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي، فنسمع هذه الأيام، عن رغبة العديد من المستثمرين في الدخول في مشاريع استثمارية في الأردن مثلاً، وخاصة في قطاع السياحة والخدمات، أملين في زيادة عدد السائحين إلى الأردن، وبالتالي مع تصاعد وتيرة التوقعات الإيجابية حول الأوضاع الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في الاستثمارات ستتحه غلي التزايد. أما في حالة حدوث ركود اقتصادي، فإن العديد من المستثمرين ستتحه إلى التزايد .

